مصطلحات المحدِّثين بين الفهم والتطبيق

*د. عبد الرحمن محمد سراج

مستخلص البحث :

تحدث البحث عن ضرورة معرفة لغة المحدثين واصطلاحاتهم وأن اختلاف العلماء في تحديد معنى بعض المصطلحات هو إشارة إلى التدرج في الدقة والضبط، وأن علم الحديث متداخل ومترابط يحتاج لاستحضار واسع لأطرافه ولا يكون هذا إلا بالحفظ والفهم، وأن دراسة علم الحديث خطوة أولى تحتاج إلى التمرس وليس كل من درس هذا العلم لديه القدرة على ممارسة النقد والتصحيح والتضعيف ولذا يجب مراجعة مناهج التعليم في ذلك ، لإعداد باحث متمكن يجيد قواعد البحث العلمي ومتطلبات هذا الفن لأن الأمر دين.

Abstract :

The research speaks about the necessity of being acquainted with the narrators' language and their terms, and that the disagreement of savants in specifying the meaning of some terms is a sign of specific and exactness, and Al Hadieth subject is intermixing and connected , thus it needs a great memory for its parts and this can't be done without understanding and learning by heart. Also the study of Hadieth Subject is a first step which needs practice ; it is not for everyone who studies this subject will have the ability of practicing criticism , correcting and weakening and therefore the syllabus of education should be revised regarding this , to prepare the capable researcher who masters the rules of the scientific research and the requirements of this art because it is a matter of religion.

---

* أستاذ مشارك ، كلية أصول الدين ، جامعة أم درمان الإسلامية.

هــدف البحــث

1- يهدف البحث إلى إعداد باحث متمكن يجيد تطبيق قواعد البحث العلمي ومتطلباته بصفة عامة ، والبحث العلمي المتعلق بنقد السنة بصفة خاصة ، قد قرأ كثيراً في كتب أئمة النقد ، وأعمل نظره وفكره في منهجهم وطريقتهم ، ثم تــدرب كثيــراً أيضاً على ممارسة النقد والاشتغال به ، يتحلى بالصبر والأناة يعيش بفكره وعقله دائماً في قضايا نقد السنة ، متابع لما يصدر من أبحاث وكتب تتعلق بفنــه الــذي يشتغل به قد أقبل على هذا العلم بنفس تواقة إلى إتقانه ، محبــة لــه يــدرك أن المشوار طويل ، لا يستطيع المضي فيه من يتعجل قطف الثمرة، قد تكونت لديه – بعد ممارسة طويلة – هيئة نفسية تمكنه من مشاركة أهل هذا العلم أحكامهم.

2- مساعدة الباحثين والدارسين في السير على المنهج الصحيح .

3- فهم كلام الأئمة ، لأن الأئمة في عصر النقد يستخدمون المصطلح الواحــد فــي أكثر من معنى، ويستخدمون للمعنى الواحد أكثر من مصطلح ثم إن هؤلاء النقاد كلماتهم في الغالب مختصرة جداً يعتمدون في فهمها على أن السائل أو المتلقــي واحد منهم يفهم المراد بأدنى إشارة ، وقد يحتاج النص بالنسبة لغيرهم إلى البحث عنه في مصادر متعددة ، والبحث كذلك في روايات أخرى عن الإمام – لعل فيها ما يعين على فهمه وربما بقى النص محتملاً .

4- الإسهام في علاج أمر بالغ الخطورة ألا وهــو ضــعف الكثيــر مــن البــاحثين والدارسين خاصة في عصرنا هذا ، إذ يمكن القول : إنّ جهود أئمة النقد الأولين في تنقية المرويات وتصفيتها كادت تــذهب ســدى ، فالأحاديــث الموضــوعة والمنكرة خرجت من الباب الأمامي ، ورجع الكثير منها من الباب الخلفي ، ولكن بثوب جديد ، ثوب الصحة أو الحسن فاستقرت في البيت وانتشرت فــي الأمــة بثوبها الجديد .

خطـــة البحـــث

المقدمة : تناولت فيها بشيء من الإيجاز أهمية علوم السنة ودورها للكـشف عـن السنن الصحيحة المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من بين نقل كثيرٍ اختلط فيـه الغث بالسمين وألّف فيه من المؤلفات ما يعسر عده ، وأشرت أيضاً إلى كيفية التعامل مـع هذه المصطلحات مستعرضاً حال الباحثين والدارسين اليوم في فقرهم العلمـي تجـاه هـذه المصطلحات .

المبحث الأول : تحدثت فيه عن أهلية الباحث واستعداده للبحث .

المبحث الثاني : معرفة ميدان البحث والتمكن منه .

المبحث الثالث : معرفة الخصائص والمميزات لكل علم وتحته مطلبان :

المطلب الأول : معرفة خصائص كل علم .

المطلب الثاني : معرفة خصائص ومميزات علم الحديث .

المبحث الرابع : معرفة مصطلحات أهل الفن وتحته ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : الحاجة إلى معرفة مصطلحات العلوم .

المطلب الثاني : عناية المحدثين بمصطلحاتهم .

المطلب الثالث : فهم كلام الأئمة ومصطلحاتهم .

المبحث الخامس : خصصته لذكر أمثلة تدل على القصور الواضح لدى كثير من البـاحثين والدارسين في فهم عبارات الأئمة ، ومصطلحاتهم .

الخاتمة : ضمنتها النتائج التي توصل إليها البحث .

المقـدمـــــة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ، ونستغفره ، ونستهديه ، ونعوذ بـــالله مـــن شـــرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشـــهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلوات ربـــي وســـلامه عليه وعلى آله وأصحابه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين ، أما بعد .

فإنجازاً لوعد الله – سبحانه وتعالى – بحفظ كتابه – بقوله تعالى : ﴿ **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ (9)** ﴾– **سورة الحجر**– فقد هيأ الله – سبحانه وتعالى لـسنة نبيـــه صلى الله عليه وسلم ، رجالاً أفذاذاً من أهـــل العلـــم والفـــضل يحفظونهـــا ويمحـــصونها ويخرجون ما كان دخيلاً عليها ، أفنوا أعمارهم وبذلوا أوقاتهم وأموالهم في جمعها ، ونقـــد رواتها وأسانيدها ، لتمييز صحيحها من سقيمها .

وقد أثمرت عناية الإسلام بالعلم أن توجه العديد من أبنائه – منـــذ بـــزوغ فجـــر الإسلام وطوال فترات تاريخه – ومن مختلف الأمصار الإسلامية – نحـــو طلـــب العلـــم والتعمق في مباحثه وفنونه الكثيرة فكثر العلماء وتعددت المدارس العلمية وبـــرزت أنمـــاط مختلفة من المؤلفات تند عن العد ، تنوعت مناهجها بحـــسب الأغـــراض التـــي وضـــعت لتحقيقها[1].

وعلوم الحديث علوم آلة تستعمل للكشف عن السنن الصحيحة المروية عن رســـول الله صلى الله عليه وسلم من بين نقل كثير اختلط فيه الغث بالسمين وألف فيه من المؤلفـــات ما يعسر عده[2] .

والذي لا شك فيه أن هذه العلوم تمثل العقلية الإسلامية فـــي تميزهـــا الواضـــح ، وتمثل منهج المسلمين في نقل الخبر ومعالجته وقد قدم المسلمون منهجـــاً متكـــاملاً دقيـــق المصطلح ، مستقيم المعيار تواصوا بها وتوارثوها ، مأخوذة في جملتهـــا مـــن نـــصوص الشرع وعموماته .

وغلب على علمهم في هذه القواعد الجانب التطبيقي ، وقد يقع بينهم اختلاف في بعض هذه القواعد على ندرة ذلك .

وبعد انقراض عصر أولئك الأئمة – عصر الرواية – احتاج الناس بعدهم إلى معرفة هذه القواعد وتحريرها لإدراك علمهم وفهم مصطلحاتهم وتطبيق قواعدهم للموازنة بين آرائهم حين يختلفون ، أو للحكم على أحاديث لم يحكموا عليها ، أو لم يبلغ من بعدهم حكمهم عليها .

وليس من المستغرب أن يقع اختلاف في سبر وتحرير قواعد أولئك الأئمة لأسباب كثيرة منها: درجة تمكن المتصدي لهذا الشيء في علم نقد السنة ، وما تهيأ له من مؤلفات الأولين وتأثره بفنون أخرى غير نقد السنة لها صلة بهذا الفن .

كما إن علوم الحديث تحتاج إلى جانب ضبط مصطلحاتها وتنويج كل نوع منها بخلاصة خالصة من شوائب الاختلافات والتعارضات إلى تخير جملة من الأمثلة الدقيقة لكل نوع من أنواع علوم الحديث حتى تكون تطبيقاً عملياً واضحاً لما وضعه العلماء من اصطلاحات وما عالجوه من آراء[3] .

وإن التعامل مع المصطلحات الحديثية يتطلب الكثير من الأناة والصبر والتدقيق حتى يكون حكمنا على ما نأخذ وندع من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واضحاً وبيناً وصحيحاً .

كما أن فهم لغة العلماء ومصطلحاتهم على وجهها الصحيح أمر لا مناص منه لتجنب الزلل والخطأ ، وإن التسرع في تأويل مصطلحاتهم أو استخدام الهوى في تأويلها يردى بأصحابها مهما عظم شأنهم واتسع جاههم إلى المهالك[4] .

وأن مما يلحظه المرء بُعد أفهام كثير من طلبة العلم والباحثين والدارسين عن إدراك معاني بعض المصطلحات ، وصار كثير منهم إذا ابتغى الحق في مسائل علوم الحديث أخطأ طريقه ، ورام غير سبيله ، وهو صادق النية في ابتغائه بسبب عدم العلم

بنشأة العلم الذي يبحث فيه ، وكيفية تطور مصطلحه عبر العصور ، ثم بسبب الجهل بميدان بحثه وتمكنه منه ، ومعرفة خصائصه ومميزاته ، ومصادره ، وغير ذلك مما يتعلق بالخطة التي يجب السير عليها لفهم المصطلح[5] .

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الجامعات في العصر الحديث لم تعد تستطيع تخريج أفراد أصحاب ملكات في إطار المواد التي التحقوا بالجامعات لدراستها ، بل غاية ما تقدمه الفترة الدراسية الجامعية للطالب بكل مراحل دراسته ، شهادة يضرب بها أبواب الرزق ليحسن بها من أوضاعه العائلية والاجتماعية .

فالطالب يتخرج وهو لا يعرف في مادته التي يحمل شهادتها سوى معلومات مقطعة من هنا وهناك لا تكون بنية ولا تعطي ملكة .

وإن الناظر في البحوث والدراسات التي يعدها الباحثون والدارسون يلحظ هذا الأمر جلياً ، فقد ضعفت الهمم ونقصت القدرات عما علمناه من أئمتنا السالفين وذلك بين واضح لمن عرف سيرهم وأخبارهم ووازن بينها وبين حالنا . أولئك كانت حياتهم كرامة وجهدهم معجزة خارقة ، للعادات فأين نحن من أن نحوي علومهم ؟ وأنى لنا أن نستوعب علم ما خلفوه لنا ؟

أما حال الباحثين والدارسين اليوم : هم ممن حدا العجز بهم إلى الرضا بالكسل والخمول ، وفرحوا بالشهادات ورضوا بالألقاب " وأجرأ الناس على الفتيا أجلهم بالخلاف " وقد قيدوا أنفسهم بمختصرات في علوم الحديث إن زادوا زادوا عليها حواشيها وشروحها ، فإن توسعوا اكتفوا بفهم خطأ وتأويل بعيد لكلام أهل الاصطلاح .

وخلاصة القول : أنه لا سبيل إلى فهم علوم السنة وإلى تمييز صحيحها من سقيمها إلا بفهم اصطلاحات أهل الاصطلاح ومعرفة أصول علمهم وقوانينه ، هؤلاء الذين منهم بدأت المصطلحات وإليهم تعود ، هم الذين حفظوا لنا السنن ، وميزوا الثابت منها عن غير الثابت ، ولم يدعوا سبيلاً إلى ذلك إلا سلكوه ، ولا طريقاً يسلك بهم إليه إلا عَبَّدوه ، ولم

يتركوا لمن جاء بعدهم ممن يريد معرفة مقبول السنة من مردودها إلا أن يتبع نهجهم ويقتفي أثرهم فرضى الله عنهم وجعل الجنة مدخلهم ، ومقعد الصدق مقعدهم .

وبناء على ما تقدم فإننا بصدد تكوين باحث ذي عقلية نقدية وفق منهج النقاد الأوائل ، يستطيع السير معهم ويهضم كلماتهم ويستسيغها ، باحث متمكن يجيد تطبيق قواعد البحث العلمي ومتطلباته بصفة عامة ، والبحث العلمي المتعلق بنقد السنة بصفة خاصة ، قد قرأ كثيراً في كتب أئمة النقد ، وأعمل نظره وفكره في مناهجهم وطريقتهم ، ثم تدرب كثيراً أيضاً على ممارسة النقد والاشتغال به يتحلى بالصبر والأناة ، يعيش بفكره وعقله دائماً في قضايا نقد السنة ، متابع لما يصدر من أبحاث وكتب تتعلق بفنه الذي يشتغل به ، قد أقبل على هذا العلم بنفس تواقة إلى إتقانه ، محبة له، يدرك أن المشوار طويل لا يستطيع المضي فيه من يتعجل قطوف الثمرة – قد تكونت لديه – بعد ممارسة طويلة هيئة نفسية تمكنه من مشاركة أهل هذا العلم أحكامهم .

فمهمة الباحث إذاً التنقيب الشديد عن أقوال الأئمة وأحكامهم تصريحاً أو تلميحاً ، فمتى رآهم متفقين على حكم لم يجز له أن يخالفهم وإن انقدح في ذهنه غير ذلك ، وكذلك إذا وقف على حكم لإمامين أو ثلاثة مثلاً لا يصح له أن يخالفهم ، بل أقول إنه إذا وقف على حكم واحد منهم ولم يجد له مخالفاً لزمه الوقوف عنده .

وإذا وجد الباحث أن الأئمة قد اختلفوا فله عمل في الاستدلال للقولين ، إن لم يكونوا قد فعلوا ذلك ، أو بعضهم ، والموازنة بين قوليهم ، وقد يرجح بين القولين إن رأى في نفسه القدرة وتحمل تبعة ذلك شرعاً ، فحكمه يشترط فيه ما يشترط للفتوى .

وله أيضاً النظر في أحاديث لم يقف على حكم للأئمة فيها بعد أن بذل غاية وسعه في البحث عنه ، فيجتهد في الحكم مطبقاً قواعد الأئمة ، مستخدماً جميع ما يلوح له من قرائن تربطه بأحكامهم .

وهو في كل هذا معترف بتقصيره ، مدرك لمنزلته بالنسبة لأولئك النقاد ، مستخدماً معهم عبارات الإجلال والإكبار ، إن ناقش أحداً منهم ، ناقشه بأدب واحترام ، يطرح رأيه بطريقة تليق بحاله ، خائف وجل ، مبتعد عن العبارات التي توحي بالثناء على النفس[6] .

هذه هي الدوافع التي دفعتني للكتابة حول هذا الموضوع ، سائلاً المولى عز وجل أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم ، إنه ولي ذلك والقادر عليه .

المبحث الأول

أهلية الباحث واستعداده للبحث

إن الله تبارك وتعالى قسم أرزاق عباده في هذه الحياة الدنيا فكل ميسر لما خلق له، وبناء على ذلك فالناس طبائع وأمزجة فمن مفلح في ميدان العلم ومن مفلح في ميدان التجارة ومن مفلح في ميادين أخرى ، وفي ميدان العلم قد يكون لشخص ميل إلى علم دون علم ، وهكذا في كل شئون الحياة ، فالاستعداد والأهلية القائمة على الرغبة والميل الفطري أساس لابد منه .

والباحث في علوم الشريعة كيفما كان تخصصه وبحثه يجب عليه أمران اثنان :

الأول : أن يكون على معرفة بأصولها ومفاهيمها الأساسية ، أعني القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ، وذلك في حد أدنى من علومهما ، فمن حرم ذلك أو فاته وقته فلا يتعَنَّ ، ومن أخذ نتفاً بطريق مباشر أو غير مباشر فإنه غير مؤهل للخوض في دراسات هي من الخطورة بمكان[7] .

وبمقدار رسوخ الباحث في هذه الأصول يكون قد اقترب من الحق والصواب ولقد أكد علماء الإسلام عبر القرون ضرورة التأهل والاستعداد قبل التصنيف ، وحذروا من الخوض فيه قبل ذلك ، يقول الإمام أبو عمرو بن العلاء : " الإنسان في فسحة من عقله وفي سلامة من أفواه الناس ، ما لم يضع كتاباً أو يقل شعراً " .

ويقول الإمام النووي : " وليحذر كل الحذر أن يشرع في تصنيف من لم يتأهل لـــه فإن ذلك يضره في دينه وعلمه وعرضه "[8] .

ويقول أبو العباس أحمد بن أحمد بن محمد زروق (ت 899هـ) : " المتكلم في فن من فنون العلم إن لم يلحق فرعه بأصله ويحقق أصله من فرعه ، ويصل معقوله بمنقوله ، وينسب منقوله لمعادنه، ويعرض ما فهم منه على ما علم من استنباط أهله فسكوته أولى من كلامه فيه ، إذ خطؤه أقرب من إصابته ، وضلاله أسرع من هدايته ، إلا أن يقتصر علـــى مجرد النقل المحرر من الإيهام والإبهام ، فرب حامل فقه غير فقيه ، فيـــسلم لـــه نقلـــه لا قوله[9] .

وقد وضع العلماء المجربون والحكماء المخلصون معالم هادية في الوصـــول إلـــى المعرفة الصحيحة، ومما قالوا في ذلك : " لكل شيء وجه – فطالب العلم في بدايته شـــرطه الاستماع والقبول، ثم التصور والتفهم ، ثم التعليل والاستدلال ثم العمل والنشر ، ومتى قدم رتبة عن محلها حرم الوصول لحقيقة العلم من وجهها ، فعالم بغيـــر تحـــصيل ضـــحكة ، ومحصل دون تصوير وتفهم لا عبرة به، وصورة لا يحصنها الفهم لا يفيدها غيره ، وعلم غرني عن الحجة لا ينشرح به الصدر ، وما لم ينتج فهو عقيم ، والمذاكرة حياتـــه ولكـــن بشرط الإنصاف والتواضع ، وهو قبول الحق[10] .

والأمر الثاني : أن يكون قد رسخ في العلم الذي هو بصدده . فمن لم يكن راســـخاً في تخصصه ، متمكناً من علمه الذي هو بصدد الكتابة فيه . فماذا ســـيبدع ؟ أو أي شـــيء يستدرك ؟ وماذا يفهم ليشرح ؟

وقد أكد الإمام الذهبي (ت 748) وهو يبيّن طريق الرسوخ في علم الحديث وسبيل التمكن من مباحثه وأفانينه فقال : " ولا سبيل إلى أن يصير العـــارف الـــذي يزكـــى نقلـــة الأخبار جهبذاً إلا بإدمان الطلب ، والفحص عن هذا الشأن وكثـــرة المـــذاكرة ، والـــسهر ، والتيقظ والفهم مع التقوى والدين المتين والإنصاف ، والتردد إلى مجالس العلماء والتحـــري والإتقان ، وإلا تفعل فدع عنك الكتابة لست منها ، ولو سودت وجهك بالمداد[11] .

وقديما قالوا قيمة كل امرئ ما يحسنه .

إن كل علم من العلوم بحر من البحور ، لا يعرفه ويصل إلى كنوزه وخفاياه إلا من غاص في أعماقه ، وقصر حياته على الغوص فيه ، أما من اكتفى بالسباحة على ظهر كل بحر من بحور العلم فإنه إنما عرف ظواهر تلك البحور وما عرف من كنوزها شيئاً[12].

وإن مما ينبغ نؤكده اليوم ما نلاحظه من ضعف الأهلية وقلة القابلية للبحث والتصنيف والدرس ، وما ذلك إلا لنقص في التكوين ، وفتور في الهمم عن التحصيل ، وإن إقدام هذا الصنف الضعيف على الكتابة والتصنيف والنقد لأمر فيه خطورة كبيرة .

المبحث الثاني

معرفة ميدان البحث والتمكن منه

إن مما يجب على كل باحث في ميدان ما أن يعرف أبعاد ميدانه الذي يخوضه معرفة تامة قبل أن يشرع في كتابة أي شيء ، فيطلع على أحوال ذلك العلم ، وأمهات كتبه التي تسلسلت عبر القرون وشهد لها أهل الاختصاص بالتفوق والسبق والقبول والرضى .

وأن يتناول كتاباً جامعاً من هذه الكتب فيدرسه درس إتقان وتأمل ، ليدرك مسائل هذا العلم ثم يطلع على ما كتبه المعاصرون من أبحاث ودراسات ومقالات ، ويكثر التفتيش والمطالعة والتحقيق والمراجعة ، وينظر في كلام مختلف أئمة هذا العلم ، ليعرف المتفق من ذلك والمختلف والواضح من المشكل ، والصحيح من السقيم ، وهذا يفتح له منافذ البحث ويجعله من أهل الاختصاص بحق وصدق بل يقف على أعتاب الاجتهاد في تخصصه إن تابع الخطى وأخلص الطوية .

قال الإمام الذهبي وهو يصف طريقة التمكن من الفقه : " شأن الطالب أن يدرس أولاً مصنفاً في الفقه ، فإذا حفظه بحثه وطالع الشروح ، فإن كان ذكياً فقيه النفس ورأى

حجج الأئمة ، فليراقب الله وليحتط لدينه ، فإن خير الدين الورع ومن ترك الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه"[13].

وما ينطبق على الفقه ينطبق على بقية العلوم ، ويؤكد ابن خلدون فيقول: " إن الحذق في العلم والتفنن فيه والاستيلاء عليه إنما هو بحصول ملكة في الإحاطة بمبادئه وقواعده ، والوقوف على مسائله واستنباط فروعه من أصوله ، وما لم تحصل هذه الملكة ، لم يكن الحذق في ذلك المتناول حاصلاً "[14] .

إن التعرّف على العلوم من جهة موضوعاتها وغاياتها والثمرة الناتجة عنها ومعرفة شرف كل علم وفضله ، ومنقبة حملته ورفعة قدرهم ، يجعل الباحث قادراً على ترتيب العلوم على حسب أهميتها ووضعها في مراتبها من أولوية التعليم ، فإذا عرف الباحث أنه إنما ابتدأ به لأنه أحق من غيره وأولى مما سواه ، زاده ذلك إقبالاً على العلم وحرصاً عليه وصبراً في تحصيله ، وثقة بصواب خطواته ، واطمئناناً على سلامة منهجه فلا يزيده بعد ذلك طول الطريق إلا جلداً ، ولا وعورته إلا جداً ، ولا صعوبته إلا مثابرة ، حتى يبلغ المنى ويحصد الجنى.

المبحث الثالث

معرفة الخصائص والمميزات لكل علم وتحته مطلبان

المطلب الأول : معرفة خصائص كل علم :

فإذا وجد الباحث في نفسه الأهلية والاستعداد للبحث وعرف ميدان بحثه معرفة تامة ، كان لزاماً عليه أن يتعرف الخصائص التي تميز هذا العلم عن غيره ، وأن يقرأ بعض ما ألف في التعريف بذلك العلم وفي بيان مميزاته التي تختص به ، حيث إن لكل علم ملامح كبرى تميزه عن غيره من العلوم ، وقسمات خاصة به ، كالتي تباين بين الأشخاص المختلفين ، وهذه الملامح والقسمات هي في الحقيقة سر كل علم ، وكاشف لغز كل فن ومفتاح كنوز دقائق العلوم .

وتعرف أهمية الابتداء بإدراك خصائص علم ما وضرورة فهم مزاياه من أول الإقبال عليه من جهتين اثنتين :

الأولى : أن تلك الخصائص والمزايا تمكن طالب العلم من أن يُقدِّر إن كان باستطاعته استيعاب ذلك العلم وأن يبرع فيه ، أو لا يستطيع على حسب مواهبه الفطرية وميوله العلمية ، وذلك فيما إذا وازن طالب العلم – بصدق وموضوعية – بين تلك المميزات وقدرته على التعلم ، فكم من طالب علم تعثر في حياته العلمية بسبب عدم قيامه بهذه الموازنة ، وكم من طالب علم لو حاول إدراك تلك المميزات للعلوم لوضع قدمه في أول الطريق الصحيح ، وأبدع فيه بعد ذلك .

الثانية : أن تلك الخصائص والمميزات الكبرى لأي علم من العلوم تستلزم أسلوباً خاصاً في طلبه ، ولكل خصيصة منها منهج معين في التحصيل بمواجهتها فإدراك طالب العلم لذلك يجعله واعياً للأسلوب الصحيح في طلب ذلك العلم ، عارفاً بعقبات علمه، وبوسائل تجاوزها بسرعة ، فهو بهذا الوعي والمعرفة محيط بالغاية التي يريد[15] .

المطلب الثاني : خصائص ومميزات علم الحديث :

إن من أهم مميزات علم الحديث أنه علم شديد المأخذ ، صعب المرتقى ، دقيق المسالك بعيد الغور ، ولذلك فليس من السهل فهمه ، ولا من اليسير تعلمه ، ولا يقدر على فقهه كل أحد ، ولا يستطيعه كثير أناس .

ولهذا كان الإمام الزهري (ت 124هـ) يقول : " الحديث ذكرٌ ، يحبه ذكور الرجال ويكرهه مؤنثوهم "[16] ومعنى هذا أن الحديث يحتاج إلى عقل فَحْلٍ في عزمه وحزمه وإصراره وصبره وقوته ، ولا ينفع معه العقل الضعيف المتردد المتحير الملول ، وهذا غير الذكاء وسرعة الفهم ، فربما كان العقل ذكياً لكنه ليس ذكراً[17] .

ولذلك فقد قلّ من ينجب في علم الحديث ويتميز يوم أن كان طالبو الحديث ألوفـاً ! ويوم كانت ألوفهم من الطراز الأول من طلبة العلم !!

يقول شعيب بن حرب (ت 197) : " كنا نطلب الحديث أربعة آلاف فما أنجب منا إلا أربعة"[18] .

ولما كثر من يطلب الحديث في زمن الأعمش ، قيل له : " يا أبا محمد ما تـرى ؟ ما أكثرهم!! قال : لا تنظروا إلى كثرتهم ثلثهم يموتون وثلثهم يلحقـون بالأعمـال (يعنـي الوظائف الحكومية) وثلثهم من كل مائة يفلح واحد "[19] .

ويقول الخطيب البغدادي (ت 463هـ) أشبه الأشياء بعلم الحديث معرفة الـصرف ونقد الدنانير والدراهم ، فإنه لا تعرف جودة الدينار والدرهم بلون ولامس ، ولا طراوة ولا يبس ولا نقش ولا صفة تعود إلى صغر أو كبر ، ولا إلى ضيق أو سعة ، وإنمـا يعرفـه الناقد عند المعاينة فيعرف البهرج الزائف والخالص والمغشوش ، وكذلك تمييز الحديث فإنه علم يخلقه الله تعالى في القلوب بعد طول الممارسة له والاعتناء به[20] .

ويقول عبد الرحمن بن مهدي (ت 198هـ) : " معرفة الحديث إلهام "[21] ويقـول أيضاً : " إنكارنا الحديث عند الجهال كهانة "[22] .

ويؤكد أيضاً أحمد بن صالح المصري (ت 248هـ) أن علم الحديث لا يفهمـه إلا أهله عندما قال : " معرفة الحديث بمنزلة معرفة الذهب إنما يُبْصِرُهُ أهله"[23] .

ويقول أبو أحمد نصر بن أحمد العياض السمرقندي : " لا ينال هذا العلـم إلا مـن عطّل دكانه، وخرب بستانه ، وهجر إخوانه ، ومات أقرب أهله فلم يشهد جنازته " .

إن هذه العبارات وغيرها من الأئمة جاءت لتؤكد أن علم الحديث بحـرٌ لا يعرفـه ويصل إلى كنوزه وخفاياه إلا من غاص في أعماقه وقصر حياته على الغوص فيه ، أما من

اكتفى بالسباحة على ظهر كل بحر من بحور العلم ، فإنه إنما عرف ظواهر تلك البحـور ، وما عرف من كنوزها شيئاً .

إن التخصص في علم الحديث تخصص لا يقبل الانقطاع إلى غيره مهما طال زمن التفرغ في تحصيله ، ومهما ظن طالبه أنه تملأ منه وتضلع ، لأنه خبرة دقيقة وحاسة لطيفة لا تدوم إلا مع بقاء الالتصاق بالعلم ، وسرعان ما تفسد تلك الخبرة ، وتتعطل تلك الحاسـة إذا انقطع الطالب عن العلم فترة يسيرة .

يقول في بيان ذلك عبد الرحمن بن مهدي (ت 198هـ) : " إنمـا مثـل صـاحب الحديث بمنزلة السمسار ، إذا غاب عن السوق خمسة أيام تغير بصره ".

ولذلك لم يجعل الإمام أحمد (ت 241هـ) لطلب الحديث زمناً ينتهي عنـده ولـم يوقت له فترة يجعلها حدًه ، عندما سئل : " إلى متى يكتب الرجل الحديث ؟ قـال : حتـى يموت " .

ومن مميزات علم الحديث : أنه علم مع كثرة أجزائه وتشعب أطرافه إلاّ أنه علـم مترابط بقوة متداخل الأصول والقواعد فتجد كل جزئية منه تنبني وتتصل بأغلب أو بكثيـر من أصول وفروع العلم كله ، وهذه الميزة تستلزم اتباع أسلوب معين واسـتخدام طريقـة خاصة في التعلم ، حيث إن تشعب أطراف العلم يتطلب الاستحضار الواسع في الذهن لتلك الأطراف والأصول الكثيرة المتشعبة ، وهذا ما لا يكون إلا بالحفظ والفهم .

ولأهمية هذا الاستحضار الذهني لمسائل هذا العلم وجزئياته حرص علماء الحديث على أن ينبهوا إلى أهمية الحفظ وضرورته في علم الحديث ، ووضعوا منـاهج للحفـظ ، وبيّنوا الأسباب التي يستعين بها طالب الحديث في الحفظ ولذلك تميز المحدثون بالحفظ دون علماء الفنون الأخرى جميعاً وحث المحدثون على الحفظ حتى قال عبد الرزاق الـصنعاني (ت 211هـ) : " كل علم لا يدخل مع صاحبه الحمام (يعني يكون محفوظاً في الصدر) فلا تعده علماً "[24] .

وقال علقمة النخعي : " أطيلوا كرَّ الحديث لا يَدْرُس "[25] أي لكيلا يبلى ويُنسى .

وقال الحافظ أبو مسعود أحمد بن الفرات (ت 258) : " لم نزل نسمع شيوخنا يذكرون أشياء في الحفظ ، فأجمعوا أنه ليس شيء أبلغ فيه من كثرة النظر "[26] .

ومن مميزات علم الحديث : أنه علم حي لا يعيش وينمو في صدر رجل إلا بالممارسة له والتطبيق العملي لقواعده ، فهو يحتاج لممارسة طويلة وتطبيق عملي عميق ليمكن طالب الحديث بعد مرور زمن طويل من ذلك أن يتنبه لشذوذات القواعد وملابستها وأن يقف بنفسه على مآخذ الأحكام في المسائل التي لا قواعد لها وإنما يرجع فيها للقرائن الخاصة بكل مسألة .

وتعني هذه الميزة : أن تعلم قواعد علم الحديث ودراسة مصطلحه ليس سوى الخطوة الأولى من طلب علم الحديث ، مهما تعمق الدارس في تحصيل تلك القواعد والأصول ، وما جنى على علم الحديث شيء في العصر الحديث مثل الغفلة عن هذه الحقيقة ، وذلك بالتعامل مع الروايات الحديثية بتلك القواعد معاملة من معه قوالب يصب فيها مادته الخام ، ومعاملة من معه ختوم جاهزة يطبع بها كل مسألة جزئية ، دون أن ينتبه إلى أن لكل قاعدة شذوذات .

يقول الخطيب البغدادي ، منبهاً على أهمية الممارسة العملية في علم الحديث : " قلَّ ما يتمهر في علم الحديث ، ويقف على غوامضه ويستنير الخفيَّ من فوائده إلا من جمع بين متفرقه ، وألف متشتته ، وضم بعضه إلى بعض ، وانشغل بتصنيف أبوابه ، وترتيب أصنافه ، فإن ذلك الفعل مما يقوي النفس ويثبت الحفظ ، ويذكي القلب ويشحذ الطبع ، ويبسط اللسان ، ويجيد البيان ، ويكشف المشتبه ، ويوضح الملتبس ، ويكسب أيضاً جميل الذكر ، وتخليده إلى آخر الدهر "[27] .

ومن مميزات علم الحديث : أنه علم مترامي الأطراف لا ساحل لبحوره ولا قاع لأعماقه ، ولهذه الميزة فإن طالب الحديث في حاجة ماسة إلى مكتبة عامرة بالكتب ، مكتبة

ضخمة تكون بين يديه وقتما يشاء ، مكتبة تنمو وتزيد كل يوم بالجديد من المطبوعات والمقدور عليه من المخطوطات.

إن معرفة قيمة كل مصدر وكتاب مهمة جداً في إيصال الباحث إلى الحق ، ومما يتوجب أن يعرفه الباحث عن المصدر كذلك ما زاده على غيره أو تفرد به ، وأصالته أو عدم أصالته في ميدانه فإذا لم يكن في الكتاب كما يقول ابن العربي : " زيادة معنى أو جدة في الوضع والمعنى فلا يضيع الباحث الوقت فيه "[28] .

ورحم الله الإمام ولي الله الدهلوي (ت 1114هـ) إذ يقول وهو يتحدث عن كتب الحديث قال : " الكتب تتفاضل فيما بينها من جهة فضل المصنف أي تمكنه من علمه ، أو من جهة التزام الصحة ، أو من جهة شهرة الأحاديث ، أو من جهة القبول لها من عامة المسلمين ، أو من جهة حسن الترتيب واستيعاب المقاصد المهمة "[29] .

وقد ذكر الإمام الشاطبي (ت 790) في كتابه " الموافقات " فقال : " وإذا ثبت أنه لابد من أخذ العلم من أهله ، فلذلك طريقان : أحدهما : المشافهة وهي أنفع الطريقين وأسلم الوجهين ، والطريق الثاني مطالعة كتب المصنفين ومدوني الدواوين وهو أيضاً نافع في بابه بشرطين :

الأول : أن يحصل به من فهم مقاصد ذلك العلم المطلوب ، ومعرفة اصطلاحات أهله ، ما يتم له به النظر في الكتب .

والثاني : أن يتحرى كتب المتقدمين من أهل العلم المراد ، فإنهم أقعد به من غيرهم من المتأخرين"[30].

ولذلك فعلى طالب العلم أن يتحلى بالبذل والسخاء في اقتناء الكتب وأن يقدم شراء الكتاب على طعامه وملبسه وملذاته .

ومن نصائح ذي النون المصري (ت 245هـ) في ذلك : " ثلاثة من أعلام الخير في المتعلم : تعظيم العلماء بحسن التواضع لهم ، والعمى عن عيوب الناس بالنظر في عيب نفسه ، وبذل المال في طلب العلم إيثاراً له على متاع الدنيا"[31] .

ولذلك قال غير واحد من أهل العلم ، منهم شعبة بن الحجاج : " من طلب الحديث أفلس"[32] وقال الفضل بن موسى السيناني : " طلب الحديث حرفة المفاليس "[33] .

فكم من عالم رضى بالجوع دهراً ليقتني الكتب وكم من عالم آخر باع ثوبه الذي على جسده أو داره التي يسكنها ليمتلك كتاباً ، وكم من عالم رضي ببكاء أهله وأولاده عرياً وحرماناً ولم يرض بيع كتاب له ، وكم من إمام بكى وغلب حزنه صبره لما فاته كتاب ... وكم وكم"[34].

وبعد أن يتعرّف الباحث خصائص ومميزات هذا العلم لابد له من معرفة مصطلحات أهل الفن وفهمها فهماً صحيحاً .

المبحث الرابع

معرفة مصطلحات أهل الفن . وتحته ثلاثة مطالب

المطلب الأول : الحاجة إلى معرفة مصطلحات العلوم :

إن الحاجة إلى معرفة مصطلحات العلوم لا تقل أهمية عن الإلمام باللغة التي تكتب بها تلك العلوم ، فلا مجال إلى الوقوف على الحقائق العلمية دون التمكن من اللغة ولا سبيل إلى إدراك أسرارها وخباياها دون معرفة المراد من مصطلحاتها التي تعتبر أدوات عمل أساسية للبحث والمتابعة ، وللتبليغ للغير في الوقت نفسه .

فالعلوم المدونة على اختلاف فنونها ومشاربها لا يُهْتدى إلى فهمها والاستفادة من كنوزها إلا بمعرفة مصطلحاتها ، وكل من رام دراسة فن من فنون العلم حرص على الوقوف على مصطلحاته وتعريفات أهله لعناصره[35] .

وإن من الرسوخ في علم ما ، معرفة مصطلحاته الخاصة ودلالات تلك المصطلحات بدقة ، إذ لكل علم مصطلحات هي خلاصة ذلك العلم ومفاتيحه ، وقد تتداخل المصطلحات بين علمين أو أكثر فيجب عليه أن يدرك دلالتها على تخصصه ويحسن استعمالها فيه .

ولا يصلح وضع مصطلح علم في علم آخر ولن تكون دلالته في غير علمه صحيحة أو كاملة، كما أنه ليس من العلم في شيء والكاتب يكتب في علم ما ، أن ينقل مصطلحات العلوم الأخرى التي يتشابه لفظها مع مصطلحات هذا العلم ويكثر من تعريفها والإشارة إليها .

فالمصطلح هو ما اتفق حوله فريق من الناس أو من العلماء واصطلحوا عليه ليدل على معنى خاص عندهم ، فهو " وعاء يوضع فيه مضمون من المضامين وأداة تحمل رسالة المعنى "[36] .

قال الشيخ عبد الفتاح رحمه الله : " لعلمائنا السادة المحدثين رحمهم الله اصطلاحات رسموها لأنفسهم وجروا عليها في عباراتهم وكتبهم ، وبنوا عليها إطلاقاتهم في أحكامهم ، فمن عرفها هدي إلى السداد والصواب ، ومن غفل عنها وقع في الخطأ والاضطراب ، وكثير من هذه الاصطلاحات تعيش في صدورهم دون أن يسطروها في كتبهم ، وما يتعرض لها بالضبط والذكر إلا القليل "[37] .

ومثلما لكل أهل علم تعريفاتهم فإن لكل منهم كذلك مصطلحاتهم ، فمصطلح " السنة، " مثلاً عند الفقهاء تختلف دلالته عند الأصوليين وهو عند المحدثين له معنى ثالث ، وعند اللغويين له معنى رابع ، لأن كل فريق من هؤلاء العلماء ينظر إليه من زاوية اختصاصه واهتمامه ، وهنا قد يتساءل بعضهم : ما صلة ما اصطلح عليه الناس من اصطلاحات بما تعارفوا عليه من أعراف ؟

يبدو للوهلة الأولى أن المصطلح والعرف الذي هو (ما تعارفه الناس وساروا عليه من قول وفعل وترك) شيء واحد ، لكن عند التدبر يبرز ما بينهما من الاختلاف فالعرف قد يتعارف عليه الناس على اختلاف طبقاتهم ، عامتهم وخاصتهم ، بخلاف الاصطلاح حين يتعامل به في مجال العلم فإنه يكون من وضع العلماء وحدهم .

ونظراً لما يقع بين الأمم والشعوب من اختلافات في تحديد مدلول المصطلح المشترك عندهم ، حيث يضمنه كل فريق دلالة معينة قد تتضارب مع دلالتها عند فريق آخر ، وذلك لاختلاف حضاراتهم ومعتقداتهم ، ومصالحهم ، وتوجهاتهم السياسية ، وتصوراتهم لعالمي الغيب والشهادة ، فإن الوقوف على واقع تلك المصطلحات وفهم ما يراد بها يقتضي تتبعها بعناية ، وفهمها بروية حتى لا يقع المرء في أفهام مغلوطة ، وتفسيرات لا صلة لها بالمعنى الصحيح الذي وضعه لها أهلها "[38].

وليس اختلاف المعتقدات والحضارات والتصورات السبب الوحيد في تباين مدلولات بعض المصطلحات ، وإنما اختلاف الرؤية وتباين الاجتهادات عند أهل فن واحد قد يوقعهم في مثل تلك الاختلافات التي قد تكون حادة أحياناً ، وينبغي على الباحث أن يتسلح في معالجة هذه الاختلافات بالقاعدة الذهبية " لا مشاحة في الاصطلاح " فمن وضع لنفسه مصطلحاً والتزم دلالته في بحثه لا تثريب عليه وإن خالف ما اصطلح عليه غيره .

والعلماء كثيراً ما يعنون بتوضيح مصطلحاتهم في مقدمات كتبهم أو في فصل خاص يعقدونه لذلك حتى يتمكن الناظرون في مصنفاتهم من تتبعها ودراستها. بل إن بعض العلماء محضوا تصانيف كاملة لشرح (الألفاظ ذات المعاني الاصطلاحية المستعملة) في تخصصاتهم العلمية المختلفة ، فنرى مؤلفات في حدود النحو [39] ، وفي مصطلحات الشعراء[40] ، وفي مصطلح الكتاب[41]، وفي مصطلح القراءات[42] ، وفي مصطلحات الصوفية[43] ، والأطباء[44] والفقهاء[45] ، وأهل الأثر[46] والأصوليين[47] وغيرها من فنون العلم .

وإلى جانب ذلك نجد مصنفات (عنيت بالتعريف بالألفاظ المصطلح عليها بين أرباب الفنون المختلفة ، من فقهاء ، ومتكلمين ، وأصوليين ومحدثين ومفسرين ، ونحاة وغيرهم) .

ومن هذا الصنف من المؤلفات " التعريفات " للشريف الجرجاني وكتاب " الكليات " لأبي البقاء ، وكتاب " كشاف اصطلاحات الفنون "[48] للتهانوي الذي يعتبر كتابه هذا حاوياً لاصطلاحات جميع العلوم المتداولة بـ[49] .

المطلب الثاني : لمحاتهم :

ويعد المحدثون من أشد العلماء عناية بمصطلحاتهم حتى إنهم أطلقوا على " علوم الحديث " أو " علم الحديث دراية " أو " أصول الحديث " علم مصطلح الحديث لأنه يشتمل على بيان مصطلحاتهم في هذا الفن[50] .

قال الشيخ عبد الفتاح : " لعلمائنا السادة المحدثين رحمهم الله تعالى اصطلاحات رسموها لأنفسهم ، وجروا عليها في عباراتهم وكتبهم ، وبنوا عليها اطلاقاتهم في أحكامهم، فمن عرفها هدي إلى السداد والصواب ومن غفل عنها وقع في الخطأ والاضطراب ، وكثير من هذه الاصطلاحات تعيش في صدورهم دون أن يسطروها في كتبهم ، وما يتعرض لها بالضبط والذكر إلا قليل منهم"[51].

وكان قد بدأ مع نشأة هذه العلوم استخدام ألقاب وأوصاف للأحوال المختلفة للراوي والمروي هي المسماة بمصطلح الحديث ، وكانت تلك المصطلحات حية المدلول العرفي بين المحدثين حقبة من الزمن ، فلم تكن تغمض عليهم معانيها ولا يستشكل عليهم مفادها[52].

هذه المصطلحات التي خرجت من عصارة تلك العقول ، ومن نتائج تلك الأفكار ، علوماً عميقة ، بعيدة الغور ، دقيقة المسالك ، قليس من السهل فهمها ولا من المتيسر إدراكها ، إلا بعد عناءٍ ومشقةٍ ، وصبر وأناة وإعمال ذهن .

وكلنا نعرف أن الأئمة في عصر النقد يستخدمون المصطلح الواحد في أكثر من معنى ، ويستخدمون للمعنى الواحد أكثر من مصطلح .

ثم هؤلاء الأئمة النقاد كلماتهم في الغالب مختصرة جداً يعتمدون في فهمها على أن السائل أو المتلقي واحد منهم ، يفهم المراد بأدنى إشارة وقد يحتاج النص بالنسبة لغيرهم إلى البحث عنه في مصادر متعددة ، والبحث كذلك في روايات أخرى عن الإمام ، لعل فيها ما يعين على فهمه وربما بقى النص محتملاً .

فلا يحل لمسلم أن يقدم على التصحيح والتحسين والتضعيف ما دام يجهل القواعد الأساسية التي يشتمل عليها علم دراية الحديث ، قال الإمام السيوطي رحمه الله : " فليحذر المرء من الإقدام على التكلم في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بغير علم ، وليمعن في تحصيل هذا الفن حتى يطول باعه ، وترسخ قدمه ويتبحر فيه لئلا يدخل في حديث " من تكلم بغير علم لعنته ملائكة السماء والأرض "[53] .

وقال أيضاً رحمه الله : " وأي ظلم أعظم من الجرأة على الخوض في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بغير علم ؟؟ نسأل الله السلامة والعافية".

أما إذا حقق الباحث والدارس قواعد هذا العلم ومهمات المسائل فيه حتى صار من زمرة أهله " فإنه بذلك يلحق بالحفاظ المتقنين ولا يسبقونه إلا بكثرة الاطلاع على طرق الحديث ، فإن شاركهم فيها لحقهم "[54] كما قال النووي رحمه الله .

أما إذا تجرد الراوي عن العلم بقوانين الدراية ، فليس له أن يتعرض لما لم يكمل له ، وإن تركه لما لا يعنيه أولى به وأعذر له ، وكذلك سبيل كل ذي علم[55] .

ولابد للباحث والدارس أيضاً من معرفة رواية الحديث للوقوف على طرق الحديث التي تعرف بها ألفاظ المتون ومعانيها[56] ، ولأنه بذلك يقف على معرفة كثير من المصطلحات التي ترتبط بهذه الطرق مثل معرفة المتواتر من الآحاد ومعرفة المتابعة والشاهد للحديث المحتاج إلى العاضد ، وكذلك معرفة زيادة الثقة ، والرواية الراجحة على

غيرها ، ليعرف الصحيح لذاته والحسن لذاته ، ويرد الشاذ والمعلل إلى غير ذلك من الضرورات الملحة ، كالوقوف على وصل مقطوع أو رفع مرسل، أو تسمية راوٍ مبهم ، أو تعيين أحد راويين اتفقا في الاسم وغيره مع كون أحدهما ثقة والآخر ضعيفاً[57] .

قال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله : " من لم يجمع علم الحديث وكثرة طرقه واختلافه لا يحل له الحكم على الحديث ولا الفتيا به "[58] .

وذكر القاضي الوقوف على الطرق ومعرفة الروايات " إنما يتوصل إليه ويعرف بال والبحث والتنقيب عنه والتصحيح له "[59] ، فالجمع بين الرواية والدراية شرف عظيم كما وصفه الرامهرمزي رحمه الله فقال " باب من العلم جسيم ، مقصور علمه على أهل الحديث الذين نشأوا فيه وعنوا به صغاراً ، وصار لهم رياضة ولا يلحقهم به من يتكلفه على الكبر "[60].

ومما يجدر معرفته أيضاً ما يتعلق بعلم الجرح والتعديل وأسماء الرجال ودقائق علم الأسانيد وتاريخ الرواة ، وهذا يتطلب معرفة اصطلاحات أئمة الجرح والتعديل قبل اعتماد كلامهم المنقول عنهم في الرواة جرحاً وتعديلاً إذ لا يكفي الباحث مجرد النقل من كتب أهل هذا الشأن دون أن يُميِّز بين الجرح المبهم من غير المبهم ، وما هو مقبول من كلام الجارحين وما هو مردود[61] .

وهذا العلم هو المرقاة إلى معرفة الصحيح من السقيم من الأخبار لأنه يعَّرف بطبقات الرواة ومراتبهم من العدالة والجرح حيث " لا يتم ترجيح حديث بعضهم على بعض إلا بعد معرفته "[62].

قال الإمام الذهبي رحمه الله : " ولا سبيل إلى معرفة هذا من هذا إلا بالإمعان في معرفة الرجال "[63] ، وقال العلامة الصنعاني رحمه الله : " الحكم على الأمور النقلية إثباتاً ونفياً لا يتم إلا بعد كمال الاستقراء لكتب تاريخ الرجال "[64] .

ولابد أيضاً من معرفة ما يتعلق بالشذوذ والعلة ، وتحصيل ذلك على وجه يبعث في النفس ملكة يستطيع بها المحدث القياس عليها بدقة ملاحظته وقوة ذاكرته بحيث يعينه ذلك عند التصحيح والتحسين والتصنيف في الوصول إلى وجه العلة في الحديث ، قال الحافظ المنذري : " وأما دقائق العلل فلا مطمع في شيء منها لغير الجهابذة من النقاد أئمة هذا الشأن "[65] .

لقد سار الأئمة رحمهم الله في نقد السنة على قواعد وضوابط تواصوا بها وتوارثوها مأخوذة في جملتها من نصوص الشرع وعموماته وغلب على علمهم في هذه القواعد الجانب التطبيقي ، فلم تدون وتحرر في مؤلفات مستقلة ، وقد يقع بينهم اختلاف في بعض هذه القواعد على ندرة ذلك وأكثر منه أن يقع بينهم اختلاف في تطبيق هذه القواعد لأسباب كثيرة .

وبعد انقراض عصر أولئك الأئمة – عصر الرواية – احتاج الناس بعدهم إلى معرفة هذه القواعد وتحريرها لإدراك علمهم وفهم مصطلحاتهم وتطبيق قواعدهم للموازنة بين آرائهم حين يختلفون أو للحكم على أحاديث لم يحكموا عليها أو لم يبلغ من بعدهم حكمهم عليها .

وليس من المستغرب أن يقع اختلاف في سبر وتحرير قواعد أولئك الأئمة لأسباب كثيرة ، منها درجة تمكن المتصدي لهذا الشيء في علم نقد السنة وما تهيأ له من مؤلفات الأوليين ، وتأثره بفنون أخرى غير نقد السنة لها صلة بهذا الفن ، ولذلك تعددت المناهج في فهم مصطلح الحديث فاختلفت الأقوال في تفسيره ، وتباعدت الطرائق في دراسة أصوله، فتباينت المذاهب في وضع قواعده وتحديد ضوابطه ، وتأثرت كتب علوم الحديث بعقائد مؤلفيها وبمذاهبهم وبعلوم أجنبية عنها تشبع بها أولئك المصنفون[66] فوقع بينهم الكثير من الاختلاف في تحديد معنى تلك المصطلحات نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

الحسن : قد اختلف أهل الحديث في تعريفه اختلافا كثيرا باعتباره – كما يقول ابن كثير (ت 774هـ) : " وسطا بين الصحيح والضعيف في نظر الناظر لا في نفس الأمر ، فعسر التعبير عنه وضبطه على كثير من أهل هذه الصناعة ، وذلك لأنه أمر نسبي ، شيء ينقدح عند الحافظ ، ربما تقصر عبارته عنه "[67] .

وعرفه أبو عيسى الترمذي (ت 279هـ) قال في كتاب العلل الصغير الذي في آخر السنن 758/5 قال : " كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب ولا يكون الحديث شاذاً ويروى من غير وجه نحو ذاك فهو عندنا حسن " .

ثم عرفه بعده أبو سليمان الخطابى (ت 388هـ) بقوله : " الحسن ما عرف مخرجه ، واشتهر رجاله ، وعليه مدار أكثر الحديث ، وهو الذي يقبله العلماء ويستعمله عامة الفقهاء "[68] .

كما عرفه بعدهما ابن الجوزي (ت 597هـ) عند حديثه عن أقسام الحديث فقال : " القسم الرابع ما فيه ضعف قريب محتمل ، وهذا هو الحسن ويصلح البناء عليه والعمل به "[69] .

وهذه التعريفات كلها لم ترض ابن الصلاح (ت 643هـ) فقال " كل هذا مستبهم لا يشفي الغليل "[70] ويضيف " وقد أمعنت النظر في ذلك والبحث جامعاً بين أطراف كلامهم، ملاحظاً مواقع استعمالهم ، فتنقح لي واتضح أن الحديث الحسن قسمان "[71] وجاء بتعريف رابع قسم فيه الحسن إلى قسمين ، ينطبق الأول على الحسن لغيره ، والثاني على الحسن لذاته ولم يسلم تعريف ابن الصلاح هذا – رغم باعه الطويل في العلم – من نقد من جاء بعده[72] .

ونجد بعض العلماء يستخدم اصطلاح الحسن استخداماً خاصاً فهذا الحسين بن مسعود البغوي (ت 516هـ) قسم أحاديث كتابه " مصابيح السنة " إلى (حسان وصحاح

مريداً بالصحاح ما في الصحيحين وبالحسان ما في السنن) وهو اصطلاح كما يقول ابن الصلاح (لا يعرف ، وليس الحسن عند أهل الحديث عبارة عن ذلك)[73] .

ومن المصطلحات الحديثية التي اختلفت حولها أنظار أهل الحديث (المسند) فالإمام الحاكم (ت 404هـ)[74] يرى أن المسند هو المتصل المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم في حين يقول الخطيب البغدادي (ت 463هـ) : " هو عند أهل الحديث ما اتصل سنده من راويه إلى منتهاه فشمل المرفوع والموقوف والمقطوع ، ولكن أكثر ما يستعمل فيما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم دون غيره[75] .

أما ابن عبد البر (ت 463هـ) فيرى أن المسند (هو ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم خاصة ، متصلاً كان أو منقطعاً)[76] .

ومن المصطلحات أيضاً (المرسل) وهذا المصطلح بدوره كان مثار اختلاف شديد بين العلماء وعلى الناظر في مصنفاتهم معرفة مذاهبهم فيه حتى لا يتورط في وصف الحديث بما ليس فيه[77] .

ومن المصطلحات أيضاً (الشاذ) فكثيراً ما يقع الخلط بين مصطلحي (الشاذ) و (المنكر) عند بعض العلماء ونظراً لاختلاف طبيعة كل منهما فإن التداخل بينهما مضر بالحكم الصحيح على كل منهما[78] .

وغير ذلك كثير من المصطلحات التي اختلف في سبرها وتحريرها .

إن تباين هذه التعريفات يبرز لنا أن المصطلح عاش كغيره من فنون العلم مراحل تدرج فيها نحو الدقة والضبط عبر اجتهادات العلماء وسعيهم الدؤوب للوصول به نحو الكمال ، وعلى المتتبع لاصطلاحات هؤلاء العلماء وأحكامهم على الحديث أن يحدد مراد كل منهم من إطلاقاته حتى يصل إلى المدلول الصحيح عند كل منهم .

كما أن التعامل مع المصطلحات الحديثية يتطلب الكثير من الأناة والصبر والتدقيق حتى يكون حكمنا على ما نأخذ وما ندع من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واضحاً وبيّناً وصحيحاً ، وإن علوم الحديث تحتاج إلى جانب ضبط مصطلحاتها وتتويج كل نوع منها بخلاصة خالصة من شوائب الاختلافات والتعارضات ، إلى تخير جملة من الأمثلة الدقيقة لكل نوع من أنواع علوم الحديث حتى تكون تطبيقاً عملياً واضحاً لما وضعه العلماء من اصطلاحات وما عالجوه بها من آراء[79].

المطلب الثالث : فهم كلام الأئمة ومصطلحاتهم :

إن فهم لغة العلماء ومصطلحاتهم على وجهها الصحيح أمر لا مناص منه لتجنب الزلل والخطأ وأن التسرع في تأويل مصطلحاتهم أو استخدام الهوى في تأويلها يودي بأصحابه مهما عظم شأنهم واتسع جاههم إلى المهالك[80] .

إن قضية الفهم الصحيح للنص يتطلب من الباحث وهو يجول في رحاب الفكر ويصول أن يرجع في كل علم إلى أهله ويأخذ معلوماته من مصادرها الأصلية الصحيحة المعتمدة في ميدانها فأهل كل علم مقدمون على غيرهم فيه ، بل لا يلتفت فيه إلى سواهم ، لأن أهل كل علم هم الذين جمعوا مسائله وضبطوا أصله وألفوا كتبه وذللوا صعابه .

ولما سئل الإمام مالك عن البسملة قال سلوا عن كل علم أهله وإمام الناس في القراءة نافع[81] .

وقال الشيخ أحمد زروق (ت 899) في قواعده : " إنما يؤخذ علم كل شيء من أربابه ، فلا يعتمد قول صوفي في الفقه إلا أن يعرف قيامه عليه ، ولا فقيه في التصوف إلا أن يعرف تحقيقه له ، ولا محدث فيهما إلا أن يعلم قيامه بهما"[82] .

ولذلك ينبغي التلقي التام والقبول لشرح أهل الاصطلاح لمصطلحهم ، فيما لو وجدنا لهم في شرحه كلاماً ، فكل فهم يخالف فهم أهل الاصطلاح لاصطلاحهم مرفوض

تمام الرفض ، وكل فهم يخالف فهم أهل الاصطلاح لاصطلاحهم فيه من الأخطار ، ويترتب عليه من العواقب الوخيمة[83].

غير أننا لن نستفيد من كلام أهل الاصطلاح الفائدة المطلوبة المُتَعَيّنة إلا إذا أحسنَّا تفهمه حتى نستوعب معناه تماماً ، وتفهم كلامهم غير فهمه فربما يفهم الباحث كلام الناقد لكن ذهنه لا يستوعبه، فهو يبدي استغرابه منه وربما اعتراضه – وهذا بكل أسف – كثر جداً عند الباحثين الذين يتكلمون في التصحيح والتضعيف وسببه ظاهر وهو عدم تشبع الباحث بالمنهج الذي ينطلق منه الناقد الأول وبُعد الباحث عن ممارسة النقد وفق ذلك المنهج ، وليس المقصود أن النقاد الأوائل معصومون من الخطأ فلا يناقشون ، وإنما المقصود أن الباحث المتأخر لا يستوعب كلامهم ثم يناقشه وفق منهجهم ، وإنما يقف منه موقف المستغرب لعدم التوافق بينهما في قواعد المنهج[84] .

ولن يتم لنا الفهم الصحيح إلا إذا جانبنا الغلو والجفاء في فهم كلام أهل الاصطلاح، لأن الغلو والجفاء سبب انحراف كثير من الباحثين عن فهم مصطلح الحديث .

ومن وجوه الغلو في فهم كلام أهل الاصطلاح التعامل معه وكأنه نص كتاب أو سنة ثابتة ، فيحتج بمفهومه كما يحتج بمنطوقه ، ويقاس عليه ، وليس معنى ذلك أن الاحتجاج بمفهوم كلامهم أو القياس عليه غلط مطلقاً – لكنه ليس صواباً مطلقاً .

إن عبارات أهل الاصطلاح في شرح مصطلحاتهم عبارات سهلة غير معقدة ، خرجت على السليقة العربية في يسرها وصفائها وخرجت أيضاً وفق احتياج سائل ، أو بناء على سياق معين ، أو تنبيهاً لأهل عصرهم ، ولم يكن يخطر على بالهم أنهم يخاطبوننا في فقرنا العلمي وبُعدَنا عن إدراك علمهم ، وتعاور المؤثرات على أساليب تفكيرنا ، والمعوقات دون فهم كلامهم ، فربما عرَّفوا بمصطلحهم بضرب مثال له ، أو بذكر أهم صوره ، أو أكثرها وقوعاً وتحققاً أو أخطرها في تمييز صحيح السنة من سقيمها ، وربما جاء ما يفيد في تعريف المصطلح عرضاً في كلامهم ، بذكر حكمه أو بتفريعه عن مصطلح آخر أو بيان تفريعاته وأقسامه[85] .

فإذا استطاع الباحث أن يفهم كلام الأئمة فقد فارق الباحث بهذا غير المتخصص .

وأئمة أهل الاصطلاح الذين لا سبيل إلى فهم علوم السنة وتمييز صحيحها من سقيمها إلا بفهم اصطلاحهم ومعرفة أصول علمهم وقوانينه ؟ إنهم أعيان أئمة الحديث من أهل القرن الرابع وأئمته من أهل القرن الثالث فمن قبلهم ، ومن تبعهم؟.

هؤلاء هم أهل الاصطلاح الذين منهم بدأ وإليهم يعود والذين حفظوا لنا السنن وميزوا الثابت منها عن غير الثابت ولم يدعوا سبيلاً يبلغ إلى ذلك إلا سلكوه ، ولا طريقاً يسلك بهم إليه إلا عبدوه ولم يتركوا لمن جاء بعدهم ممن يريد مقبول السنة من مردودها إلا أن يتبع نهجهم ويقتفي أثرهم ، فرضى الله عنهم وغفر لهم وجعل الجنة مدخلهم ومقعد الصدق مقعدهم.

وإن مما يلحظه المرء بُعْد أفهام كثير من طلبة العلم والباحثين والدارسين عن إدراك معاني بعض هذه المصطلحات ، وصار كثير منهم إذا ابتغى الحق في مسائل علوم الحديث أخطأ طريقه ورام غير سبيله وهو صادق النية في ابتغائه ، بسبب عدم العلم بنشأة العلم الذي يبحث فيه ، ومعرفة ميدانه والتمكن منه ، وبسبب القصور وعدم الأهلية وعدم فهم عبارات الأئمة وتفهم كلامهم ، وبسبب عدم وضوح الخطة التي يجب السير عليها لفهم المصطلح .

وخلاصة القول أنه لا سبيل إلى فهم علوم السنة وإلى تمييز صحيحها من سقيمها إلا بفهم اصطلاحات أهل الاصطلاح ومعرفة أصول علمهم وقوانينه .

ولا يفوتني قبل أن أختم هذا الموضوع أن أضرب بعض الأمثلة التي تدل على القصور الواضح لدى كثير من الباحثين في فهم عبارات الأئمة .

المبحث الخامس : ذكر أمثلة تدل على القصور لدى كثير من الباحثين والدارسين في فهم عبارات الأئمة وفهم مصطلحات أهل الاصطلاح :

إن الناظر والمتتبع لكثير من البحوث والدراسات المعاصرة يلحظ أن هناك قصوراً واضحاً عند كثير من الباحثين في فهم عبارات الأئمة فهذا باحث ينقل عن إمام أنه يصحح الحديث أو يضعفه ، وكلامه ليس كما فهمه الباحث ، وأتى الباحث في ذلك من عدم فهمه للعبارة التي استخدمها الإمام وماذا يريد بها ؟

وباحث آخر يمر به حكم إمام على إسناد ثم يكلف نفسه بتفسير كلام الإمام فيقول : وهذا هو الذي يعرف في علوم الحديث بكذا ، وليس الأمر كما قال وأشد ما يكون الخطر في عدم فهم كلام الأئمة إذا أخذ الباحث منه قاعدة للعمل أو قرر مصطلحاً .

وحتى تتضح الرؤية نستعرض طائفة من الأمثلة على ذلك :

1) مر أحد الأساتذة الفضلاء بقول يحيى بن سعيد القطان : " ينبغي في صاحب الحديث خصال: يكون ثبت الأخذ ، ويفهم ما يقال له ، ويبصر الرجال ثم يتعاضد ذلك "[86] . فعلق الأستاذ على جملة : " ويبصر الرجال " بقوله : " في الجرح والتعديل : ويبصر الرجل ، وفسره بقوله : يعني المحدث ، وهذا يعني أنه ينبغي للسامع أن يرى شيخه وقت السماع ، ولعله يقصد الأفضلية فقط ، فقد قال ابن الصلاح : يصح السماع ممن هو وراء الحجاب...".

وتفسير الأستاذ لمراد يحيى القطان بعيد جداً ، وإنما المقصود بالبصر بالرجال : أي يكون خبيراً بالرواة ، ناقداً يميز بين من يصلح للأخذ عنه وبين من يترك حديثه .

2) ونقل أحد الباحثين عن ابن عدي قوله في ثابت البناني : " له حديث كثير وهو من ثقات المسلمين وما وقع من حديثه من النكرة ، فليس ذاك منه ، إنما هو من

الراوي عنه ، لأنه قد روى عنه جماعة ضعفاء ومجهولون وإنما هو في نفسه إذا روى عمن هو فوقه من مشايخه فهو مستقيم الحديث ثقة "[87] .

علق عليه الباحث بقوله : " ... وهل هذا اللفظ إذا قيل في أحد الرواة يدل على أن الراوي يدلس ؟ ليس ذلك ببعيد ، لقوله إذا روى عمَّن هو فوقه من مشايخه ... فإن هذا يدل على أنه يسقط شيخه القريب يعنعن عن شيخ بعيد ... " .

وما قاله الباحث غير سديد وليس في هذا النص رميٌ بالتدليس ألبتة .

3) وساق أحد الباحثين عدة نصوص عن الأئمة يريد بها إثبات أن الأئمة يكتفون بالمعاصرة ، وإمكان اللقى لإثبات السماع بين راويين وكان مما ذكره قول ابن الجنيد : " قلت ليحيى بن معين : حماد بن سلمة دخل الكوفة ؟ قال : لا أعلمه دخل الكوفة . قلت فمن أين لقي هؤلاء ؟ قال قدم عليهم عاصم ، وحماد بن أبي سليمان والحجاج ابن أرطأة قلت : فأين لقي سماك بن حرب؟ قال عسى لقيه في بعض المواضع ولو كان دخل الكوفة لأجاد عنهم"[88].

كذا استدل الباحث بهذا النص ، ونقض هذا الاستدلال لا يحتاج إلى عناء فالنص بنفسه يدل على أن اللقاء ثابت معروف عند السائل والمجيب ، ثم تصريحه بالتحديث عن هؤلاء قد ملأ كتب السنة .

4) ترجم أحد الباحثين لسهيل بن أبي صالح ذكوان السمان ، فذكر أقوال الأئمة فيه ، ومن ضمن ما ذكره قول يعقوب بن سفيان : " ضعيف متروك الحديث " ولما قرأت الترجمة استوقفني هذا النقل عن يعقوب".

فسهيل تكلم فيه يسيراً من قبل حفظه ، فراجعت النص فإذا هو قال هذه الكلمة في سهيل ابن ذكوان الواسطي[89] وهو متروك الحديث كذاب[90] وكأن الباحث قلد محقق الكتاب، فإنه خلط بينهما في الفهرس .

5) ومر هذا النص بأحد الباحثين " حدث عثمان بن عمر يحيى بن سعيد بحديث أسامة بن زيد عن عطاء عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم : " منى كلها منحر " – وفيه كلام غير هذا[91] – فتركه يحيى بآخرة لهذا الحديث .

فعلق عليه الباحث بقوله : " تَرْكُهُ لعثمان بن عمر – وهو ابن فارس بن لقيط العبدي – لم يتبيّن وجهه ، إلا أن يحيى بن سعيد كان لا يرضاه كما قال أبو حاتم (الجرح 159/6) ... إلى آخر كلامه .

وما فهمه الباحث من النص غير صحيح ، فالذي تركه يحيى القطان من أجل هذا الحديث هو أسامة بن زيد ، لا عثمان بن عمر ، وكان يحيى يرى أن أسامة أخطأ في هذا الحديث زاد فيه ذكر جابر ، والصواب أنه عن عطاء مرسل[92] .

6) ذكر أحد الباحثين أن ابن عدي نسب إلى ابن معين قوله في رواية الدوري في كل من أبي بكر بن نافع وأخيه عمر : " ليس بشيء " وأن الذهبي تعقب ابن عدي في ذلك ، فابن معين قاله في غيرهما ، وبمراجعة كلام ابن عدي والذهبي ، تبين أن هذا غير دقيق ، فلم يذكر ابن عدي هذه الكلمة إلا في عمر ، وهو الذي تعقبه الذهبي فيه[93] .

7) ومما يدل على عدم الدقة في النقل ووقوع التصحيف والتحريف :

ذكر أحد الباحثين أن الأزدي قال في أحمد بن شبيب الحبطي " متروك الحديث غير مرضي".

" والصواب أنه قال فيه " منكر الحديث غير مرضي "[94].

8) وذكر أحد الباحثين أن يعقوب بن سفيان قال في شهر بن حوشب : " شهر وانٍ " نقل هذا عن " تهذيب التهذيب " والنص فيه ليس هكذا فالباحث لم يحكم قراءته

ولفظه : " شهر وان قال فيه ابن عون : نزكوه – فهو ثقة "[95] وبين المعنيين فرق كبير والباحث قد ذكر النص في مكان آخر فقرأه على الصواب .

9) ومن المهم جداً بالنسبة للناظر في أقوال النقاد أن يمعن النظر في النصوص المنقولة عنهم ، بحيث يضع النص في موضعه المناسب ويأخذ منه دلالته المناسبة لا يزيد ولا ينقص بقدر الإمكان ، وعليه التأكد من دلالة النص .

ومن ذلك أن أحد الباحثين ذكر قول أبي بكر بن عياش " كان الأعمش إذا حدث ثلاثة أحاديث قال : قد جاءكم السيل ، يقول أبو بكر : وأنا مثل الأعمش "[96] وقول محمد بن عبيد الطنافسي : " أكثر ما سمعت من الأعمش في مجلس واحد تسعة أحاديث ، أو أحد عشر حديثاً ، وذلك أنه أتاه عمر الثوري – أخو سفيان – فانبسط إليه ثم قال : ما هذا السيل ؟"[97].

وفسر الباحث هذا على أن الأعمش يمدح نفسه بقوة الحفظ .

وما ذهب إليه الباحث ليس هو المراد من النصين ، وإنما المراد بيان عسر الأعمش في الرواية، فكان لا يحدثهم في المجلس الواحد إلا بحديث أو حديثين ، فإذا زاد على ذلك عده سيلاً جارفاً ، وعسر الأعمش في الرواية أمر مشهور[98] .

10) وذكر الباحث أيضاً قصة أخرى للأعمش مع أصحابه ، فهم منها أن الأعمش يمدح نفسه بقوة الحفظ وتميزه عليهم ، فذكر ما رواه عثام بن علي قال : " قيل للأعمش ألا تموت فيحدثوا عنك ؟ فقال كم من حب أصبهاني قد انكسر على رأسه كيزان كثيرة "[99] .

والمعنى الصحيح للنص أن أصحاب الأعمش تمنوا – على سبيل المداعبة – أن يموت الأعمش فيحدثوا عنه ، لأنه ما دام حياً فالطلاب سيقصدونه هو فإذا مات احتاجوا لتلامذته فرووا عنهم فداعبهم هو بأن هذا لن يتحقق لهم ، وسيعمر هو ويموتون قبله ، وضرب لهم المثل الذي ذكره .

11) وذكر أحد الباحثين – وهو يتكلم عن المرتبة الثانية من مراتب التعديل – ما نصه : " قولهم: فلان يجزئ – أي أنه يكفي بمفرده وتقوم به الحجة ، لاسيما إن قاله أحد المتعنتين ، وإن كان يحتمل أعلى من ذلك ، فقد قال شعبة : " فلان عن فلان مثله لا يجزئ ، وسفيان الثوري يجزئ (سير أعلام النبلاء 217/7) . وهذا اللفظ بمفرده أقل أحواله المرتبة الثالثة ويكون بمعنى لا بأس به ولكن عند الإطلاق فمحله هنا والله أعلم " .

كذا قال الباحث وقد أبعد النُجعة جداً في فهم المراد من النص ، فالنص لا علاقة له بالجرح والتعديل ، والباحث تصرف فيه ليوافق ما فهمه منه ، فهو هكذا في " السير " : قال وكيع : قال شعبة : فلان عن فلان مثله لا يجزئ ، وقال سفيان الثوري يجزئ " .

ومعنى النص أن شعبة يرى أن الراوي إذا روى حديثاً بإسناده ثم رواه بإسناد آخر ، لا يجزئ أن يقول في المتن مثله ، أي مثل الحديث السابق ، بل عليه أن يسوق المتن للإسناد الثاني أيضاً، وأما سفيان الثوري فيرى أنه يجزئه أن يقول : مثله[101] .

وكذا غلط من فَهِمَ من النص أن شعبة لا يجزئ عنده الإسناد المعنعن بل لابد من التصريح بالتحديث ، وسُفيان تجزئ عنده العنعنةوالصواب ما ذكرناه .

12) وعكس ما تقدم أن يكون النص دالاً على جرح أو تعديل ثم يخرجه من ينظر فيه عن دلالته إلى معنى آخر ، مثال ذلك أن أحد الباحثين علق على النص التالي : " حضرت ... يعرض عليه الحديث عن مشايخه ، فعرض عليه حديث عن سفيان بن وكيع فأبى أن يسمعه " علق عليه بقوله : " وهذا يعني ترك رواية ذلك الحديث لسقوطه وضعفه الشديد " .

كذا قال الباحث ، فَرَّغ النص من مضمونه الحقيقي إلى شيء آخر ، فما قاله غير مقصود من النص ، فقد يكون الحديث صحيحاً محفوظاً ، وإنما الغرض منه أن هذا الإمام قد ترك التحديث عن سفيان بن وكيع لضعفه الشديد عنده فالمقصود الراوي لا المروي .

تلك هي بعض الأمثلة التي تدل على القصور لدى كثير من الباحثين ، ومرد ذلك لاعتقاد الكثيرين منهم أن الأمر سهل جداً فما هو إلا النظر في رواة الإسناد ثم الحكم عليه.

والباحث المتأخر بعد عصر النقد ليس المطلوب منه أن يحكم على الراوي بنفسه ، إنما المطلوب منه النظر في كلام أئمة النقد وموقفهم من حديث الراوي ، ثم وضع الراوي في مرتبته اللائقة به ومع هذا فليس الأمر بالهين ، فالنقاد كثيرون وليسوا بمنزلة واحدة ، ثم المنقول عنهم في غالب الرواه كثير أيضاً وبعضهم مما لم يذكره الأئمة الذين وضعوا مراتب لألفاظ الجرح والتعديل في تلك المراتب لقلة تداوله أو لسبب آخر ، فيحتاج وضعه في مرتبته إلى البحث في القرائن ، وقد يتعارض المنقول عن النقاد في الراوي ، وهذا كثير أيضاً بل قد يتعارض المنقول عن الناقد الواحد ، وقد تختلف حال الراوي الواحد ، إما بالنسبة للوقت ، أو للبلد ، أو للشيوخ .

فإذا ضممنا إلى ذلك أحكامهم العملية التطبيقية على الرواة أدركنا أن وضع الراوي في مرتبته اللائقة به يحتاج إلى ما يمكن أن نسميه (فقه الجرح والتعديل) وأعني به ضرورة الأخذ بعين الاعتبار النظرة الشمولية لفهم مصطلحات أهل الاصطلاح وكيفية تنزيل هذه المصطلحات إلى أرض الواقع وهذا الذي قصدناه من هذا البحث .

الخاتمة

وتتضمن النتائج التي توصل إليها البحث :

(1) إن فهم لغة العلماء ومصطلحاتهم على وجهها الصحيح أمر لا مناص منه لتجنب الزلل ، والخطأ ، وإن التسرع في تأويل مصطلحاتهم أو استخدام الهوى في تأويلها يؤدي بأصحابها مهما عظم شأنهم واتسع جاههم إلى المهالك.

(2) إن التعامل مع المصطلحات الحديثية يتطلب الكثير من الأناة والصبر والتدقيق حتى يكون حكمنا على ما نأخذ وما ندع من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واضحاً وبيناً وصحيحاً.

(3) يجب الوقوف طويلاً عند عبارات أئمة الاصطلاح وآرائهم وعدم تجاوزها من دون قيام الدليل الملزم بالعدول .

(4) إن اختلاف العلماء في تحديد معنى بعض المصطلحات يشير إلى أن المصطلح عاش كغيره من فنون العلم مراحل تدرج فيها نحو الدقة والضبط عبر اجتهادات العلماء وسعيهم الدؤوب للوصول به نحو الكمال وعلى المتتبع لاصطلاحات هؤلاء العلماء وأحكامهم على الحديث – أن يحدد مراد كل منهم عن اطلاقاته بدقة وعناية، وفهمها بروية ، حتى لا يقع المرء في أفهام مغلوطة ، وتفسيرات لا صلة لها بالمعنى الصحيح .

(5) كشف البحث عن ضرورة الاستعداد والتأهل ، ومعرفة ميدان البحث وخصائص ومميزات العلم الذي يقصده الباحث .

(6) كشف البحث عن أن علم الحديث علم مترابط بقوة ، متداخل الأصول والقواعد يحتاج لاستحضار واسع لتلك الأطراف والأصول الكثيرة المتشعبة وهذا ما لا يكون إلا بالحفظ والفهم ، كما أنه علم لا تضبط جميع جزئياته قواعد مطردة دائماً ، ولا توزن مسائله بمقاييس رياضية وإنما قواعده وأصوله أغلبية ، ولذلك فهو علم يعيش وينمو في صدر الرجل بالممارسة والتطبيق العملي لقواعده ، حتى يتمكن الطالب بعد مرور زمن طويل أن يتنبه لشذوذات القواعد وملابستها ، وأن يقف بنفسه على مآخذ الأحكام في المسائل التي لا قواعد لها ، وإنما يرجع فيها للقرائن الخاصة بكل مسألة ، وهذا يعني أن دراسة قواعد علم الحديث ودراسة مصطلحه ليس سوى الخطوة الأولى في طلب علم الحديث ، وما جنى على علم الحديث شيء في العصر الحديث مثل الغفلة عن هذه الحقيقة .

(7) يرى الباحث أن : من أكبر الأخطاء التي يقع فيها المنتسبون للسنة النبوية المشتغلون بالنقد وقضاياه – ما استقر في أذهانهم من أن كل دارس لقواعد التصحيح والتضعيف ، يصبح لديه القدرة على ممارسة النقد لا فرق بين باحث مبتدئ وباحث متمرس ، وأصبح هذا هو العرف السائد في الأوساط العلمية ، وهذا من أكبر المداخل التي ضعف بسببها نقد السنة .

(8) يرى الباحث أن إعداد باحث متمكن يجيد تطبيق قواعد البحث العلمي ومتطلباته يقع العبء الأكبر منه على أساتذة هذا الفن ثم على إعادة النظر في المناهج التي تدرس في الجامعات ، حيث إن هذا العلم مترابط بقوة ومتداخل الأصول والقواعد.

(9) على الباحث حين يريد الاستفادة من قول ناقد عليه أن ينظر في ثبوته عنه ويتأكد هذا حين يبدو أن القول فيه شيء من الغرابة بالنسبة لحال الراوي وأقوال الأئمة فيه ، كما يجب أن يتأنى – في دعوى وجود وهم أو تحريف ، والباحث مطالب بالتدقيق في النصوص والحرص الشديد على التأكد من سلامتها من التحريف والسقط .

(10) إن تصحيح الحديث أو تضعيفه حكم من أخطر الأحكام ، فتصحيح الحديث يعني اعتباره من دين الله تعالى ، وتضعيفه يعني إخراجه من دائرة أدلة الشرع الملزمة ، فعلى الباحث التريث والتثبت واستفراغ الوسع في البحث والتنقيب والمحاكمة قبل إصدار حكمه على حديث ما بأنه صحيح أو ضعيف .

الهـــوامـــش والمراجع

(1) أصول علم الحديث بين المنهج والمصطلح ، ص(28) .
(2) تحرير علوم الحديث ، ج9/1 .
(3) الجرح والتعديل لإبراهيم بن عبد الله اللاحم ، ص(5) .
(4) أصول علم الحديث بين المنهج والمصطلح ، ص(24) .
(5) انظر المنهج المقترح لفهم المصطلح ، ص(7) .
(6) الجرح والتعديل للاّحم ، ص(15) .
(7) منهج البحث في الدراسات الإسلامية ، ص 33-35 .
(8) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ، ص11 رقم 283 .
(9) قواعد التصوف ، ص(16) ، قاعدة (28) .
(10) المصدر نفسه، ص(16) ، قاعدة (28) .
(11) تذكرة الحفاظ ، (4/1) .
(12) نصائح منهجية لطالب علم السنة ، ص (32) .
(13) سير أعلام النبلاء ، 90/8 .
(14) منهج البحث في الدراسات الإسلامية ، ص(39) .
(15) نصائح منهجية ، ص(11 ، 12) .
(16) تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ، ص(64) .
والمحدث الفاصل ، ص(179) رقم (31 ، 32) والمجروحين 62/1 .
(17) نصائح منهجية ، ص(25) .
(18) الجامع للخطيب ، رقم (93) .
(19) المصدر نفسه ، رقم (96) .
(20) المصدر نفسه، رقم (1835) .
(21) معرفة علوم الحديث ، ص(13) .
(22) علل الحديث لابن أبي حاتم ، (9/1) .
(23) الجامع للخطيب ، رقم (1839) .
(24) المصدر نفسه ، رقم (1818) .
(25) المصدر نفسه ، رقم (1875) .
(26) المصدر نفسه ، رقم (1873) .
(27) المصدر نفسه ، رقم (1913) .

(28) الجرح والتعديل للاحم ، ص (43) .

(29) المسوّى شرح الموطأ (18/1) .

(30) الموافقات للشاطبي ، (96/1) .

(31) المدخل إلى السنن للبيهقي رقم (685) .

(32) جامع بيان العلم رقم (597) .

(33) الجامع للخطيب رقم (58) .

(34) نصائح منهجية ، ص 75 .

(35) أصول علم الحديث بين المنهج والمصطلح ، ص(11) .

(36) مقال : " منهج التعامل مع المصطلحات " د. محمد عمارة قدمه إلى ندوة قضايا المنهجية في الفكر الإسلامي ، قسطنطينية ، الجزائر ، سبتمبر ، 1989م .

(37) المصنوع ، ص(8) .

(38) المرجع رقم (37) – فقد أورد عدة أمثلة من المصطلحات المشتركة بين الأمم .

(39) حدود النحو لجمال الدين عبد الله بن أحمد ، وحدود النحو لشهاب الدين الأيدي ، ذيل كشف الظنون ، 386/1 .

(40) مصطلحات الشعراء لسراج الدين علي خان الهندي ، ذيل كشف الظنون (494/2) .

(41) مصطلح الكتاب وبلغاء الدواوين والحساب في علم الترسل ، كشف الظنون 1711/2 .

(42) مصطلح الإشارات في القراءات الزوائد الثلاث عشرة المروية عن الثقات للإمام نور الدين علي بن عثمان ، كشف الظنون 1711/2 .

(43) اصطلاحات الصوفية لمحيي الدين ابن عربي ، هدية العارفين 114/1 .

(44) بحر الجواهر و " حدود الأمراض " كشاف اصطلاحات الفنون ، ص(1).

(45) حدود ابن عرفة (ت 803) .

(46) مصطلحات أهل الأثر على نخبة الفكر لعلي القاري ، ذيل كشف الظنون ، 494/2 .

(47) كتاب الحدود في الأصول لأبي الوليد الباجي (ت 474) .

(48) مقدمة التحقيق لكتاب الحدود للباجي كتبها نزيه حماد ، ص15 ، 16 .

(49) كشاف اصطلاحات الفنون ، ص(1)

(50) المنهج الحديث في علوم الحديث قسم الرواية ، ص(17) .

(51) المصنوع ، ص(8) .

(52) الحديث الصحيح ومنهج العلماء في التصحيح ، ص(262) .

(53) الحاوي ، (15/2) .

(54) مقدمة شرح المنهاج .

(55) المحدث الفاصل ، ص309 .

(56) مقدمة جامع الأصول ، 13/1 .

(57) الحديث الصحيح ومناهج العلماء في التصحيح ، ص263 .

(58) المدخل ، ص181 .

(59) الإلماع ، ص7 .

(60) المحدث الفاصل ، ص307 .

(61) الرفع والتكميل ، ص50 .

(62) تنقيح الأنظار ، 89/1 .

(63) تذكرة الحفاظ ، 13/1 .

(64) توضيح الأفكار ، 358/1 .

(65) مقدمة الترغيب والترهيب (36/1) .

(66) المنهج المقترح لدراسة المصطلح ، ص6 .

(67) الباعث الحثيث ، ص37 .

(68) انظر متن التقييد والإيضاح ، ص43 ، 44 .

(69) الموضوعات ، 35/1 .

(70) انظر متن التقييد والإيضاح ، ص46 .

(71) انظر المرجع السابق ، ص46 .

(72) مقاصد الحديث في القديم والحديث ، 102/2 .

(73) متن تدريب الراوي ، 165/1 .

(74) متن التقييد والإيضاح ، ص55 .

(75) معرفة علوم الحديث ، ص17 .

(76) الكفاية ، ص58 وتدريب الراوي 182/1 .

(77) تدريب الراوي ، 182/1 .

(78) متن التقييد والإيضاح ، ص71 .

(79) متن التقييد والإيضاح ، ص104 .

(80) أصول علم الحديث بين المنهج والمصطلح ، ص26 .

(81) المرجع السابق ، ص24 .

(82) غاية النهاية في طبقات القراء ، 333/2 .

(83) قواعد التصوف القاعدة ، 61 ، ص36 .

(84) المنهج المقترح ، ص256 .

(85) الجرح والتعديل لإبراهيم اللاحم ، ص23 .

(86) المنهج المقترح ، ص175 فما بعده .

(87) الجرح والتعديل ، 34/2 .

(88) الكامل لابن عدي 527/2 .

(89) سؤالات ابن الجنيد ، ص461 .

(90) المعرفة والتاريخ 140/3 .

(91) لسان الميزان 124/3 .

(92) أخرجه أبو داود حديث (1937) ، وابن ماجه حديث (2048) وأحمد 326/3 .

(93) انظر تاريخ الدوري عن ابن معين 23/2 ، والمعرفة والتاريخ 181/3، والضعفاء الكبير 18/1 ، والكامل 385/1 .

(94) الكامل 7 : 2753 ، والميزان 505/4 .

(95) ميزان الاعتدال 103/1 ، تهذيب التهذيب 36/1 ، وهدى الساري ، ص386 .

(96) تهذيب التهذيب ، 471/4 ، والمعرفة والتاريخ ، 2/426 .

(97) الجامع لأخلاق الراوي ، 207/1 .

(98) ثقات العجلي ، 432/1 .

(99) انظر الجامع لأخلاق الراوي 207/1 ، 208 .

(100) سير أعلام النبلاء 235/6 .

(101) انظر العلل ومعرفة الرجال ، 455/2 و 169/4 ، والمحدث الفاصل ، ص590 ، والكفاية ، ص212 ، 213 . والتمهيد ، 12/1 ، 13 . وشرح علل الترمذي ، 587/2 .